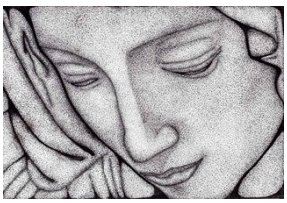

لقاء سيدة الجبل

علم وخبر رقم 143

بيان

7 حزيران 2021

إمّا الدولة والدستور وإمّا الرئيس وحلفاؤه!

نصّت المادة 50 من الدستور على أنّه "عندما يقبض رئيس الجمهورية على أزمة الحكم عليه أن يحلف أمام البرلمان يمين الإخلاص للأمة والدستور بالنص التالي: أحلف بالله العظيم إني احترم دستور الأمة اللبنانية وقوانينها واحفظ استقلال الوطن اللبناني وسلامة أراضيه".

إنّ العديد من ممارسات الرئيس ميشال عون خلال السنوات الخمس من ولايته الرئاسية تثبت أنّه أقسم اليمين على دستور لا يريد التقيّد بأحكامه لا بل يريد الإنقلاب عليه، ولذلك فهو يعمد يومياً إلى تفسيره وفق أهوائه وحسب مصالح فريق السياسي، بما جعله منذ اليوم الأوّل لانتخابه رئيساً فوق الدستور لا رئيساً يسهر على احترام الدستور كما نصّت عليه المادة 49 منه.

إنّ الرئيس ميشال عون الذي أنتخب بقوّة موازين القوى لا بقوّة التوازن الملزِم لأداء دوره كحَكَم، حرَف رئاسة الجمهورية عن دورها الدستوري والوطني وجعلها أسيرة سياسات حزبية وفئوية، وهو ما ارتدّ سلباً، وإلى حدود غير مسبوقة، على الرئاسة نفسها وعلى الجمهورية ككلّ.

عليه فإنّ ميشال عون شكّل منذ اليوم الأول لانتخابه خطراً داهماً على رئاسة الجمهورية وعلى الجمهورية ومصالحها العليا، ولذلك دعا لقاء سيّدة الجبل إلى استقالته وهو يكرّر دعوته تلك وبصوت أعلى، لأنّه ليس أخطر على الجمهورية من رئيس للجمهورية لا يحترم دستور هذه الجمهورية.

إنّ خروق الرئيس عون للدستور عديدة وواضحة وجلّية، وأهمّها:

1- قوّض الرئيس عون وما يزال طبيعة النظام السياسي اللبناني، إذ نصّت الفقرة "ج" من مقدّمة الدّستور على الآتي: "لبنان جمهوريّة ديمقراطيّة برلمانيّة..."، بينما الرئيس عون يسعى في الممارسة اليومية للحكم إلى تحويل النظام البرلماني إلى نظام رئاسي، وهذا كلّه من فوق الدستور. إذ أن نزوع العهد إلى "الممارسة الرئاسية" للحكم يتنافى مع عدم المسؤوليّة السّياسيّة لرئيس الجمهوريّة المنتخَب لستِّ سنوات وغير القابل للإقالة إلاّ في حالتَي الخيانة العظمى وخرق الدّستور!

2- إنّ هذا التحوير لطبيعة النظام السياسي من قبل الرئيس وفريقه ما هو إلاّ ارتدادٌ لاستقواء الرئيس عينه بسلاح حليفه حزب الله، ذاك السلاح الذي قال عون في شباط 2017 أنه ضروري إذ يكمل عمل الجيش الذي ليس قوياً كفايةً. ويناقض كلام الرئيس عون هذا نصّ المادتين 49 و50 من الدستور اللتين تنصين على واجب الرئيس في المحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه. إذ كيف تستقيم هذه المحافظة في ظلّ إقرار رئيس البلاد بضرورة سلاح غير شرعي يمسّ إستقلال لبنان وسيادته مساً ظاهراً وخطيراً.

3- لقد أخلّ الرئيس عون بمنطوق المادتين 7 و12 من الدستور اللتين تنّصان على المساواة بين اللبنانيين في الحقوق والواجبات. وهذه مساواة لازمة للعيش المشترك ومن دونها لا إمكان للعيش المشترك. عليه فقد ميّز الرئيس عون بين حقوق المواطنين اللّبنانيّين في تولّي الوظائف العامّة عندما امتنع عن توقيع مرسوم نتائج مباريات وامتحانات الخدمة المدنيّة تحت ذريعة تفسيرات مشبوهة للمادّة 95 من الدّستور. كذلك فإنّ التأويل الغرضي الذي ينتهجه الرئيس عون وفريقه لمفهوم الميثاقية، كرّس تقسيم اللبنانيين بحسب طوائفهم ومذاهبهم والمسيحيين بحسب ولائهم السياسي. إذ قدّم الاعتبار الطائفي على اعتبار الكفاءة، واعتبار الولاء السياسي ضمن الطوائف على اعتبار الكفاءة أيضاً. وبذلك يكون الرئيس عون وفريقه قد ضربوا الدستور عرض الحائط مرتيّن: مرّة في التمييز بين اللبنانيين بخلاف المادتين 7 و12، ومرّة في تقديم الولاء على الكفاءة، بخلاف منطوق المادة 95.

4- لقد نصّت الفقرة ياء من مقدمّة الدستور على أنّه لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك. إنّ مفهوم العيش المشترك لا يستوي إذا غابت المساواة والعدالة عن منهجية السلطة وممارساتها. لذلك فإنّ سلطة الرئيس عون هي سلطة مقوضّة للعيش المشترك إذ غطّت ولا تزال الاختلال الفاضح الذي يفرضه السلاح غير الشرعي على تطبيق مبدأي المساواة والعدالة... كيف لا وقد قوّض هذا السلاح مبدأ المساواة بين اللبنانيين أمام القانون، وبالتالي أسقط مبدأ العدالة.

5- لم يكّف الرئيس عون منذ تولّيه رئاسة الجمهورية عن الإمعان في تقويض الفقرة هاء من مقدمّة الدستور التي تنصّ على أنّ النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها. لقد فعل ذلك في امتناعه عن موجب التّوقيع على مشروع مرسوم التّشكيلات القضائيّة. كما فعل ذلك عندما غطّى، في سابقة خطيرة، كتاب وزير

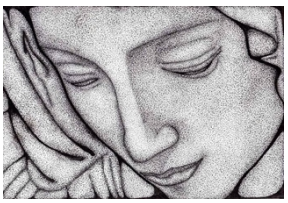

لقاء سيدة الجبل

علم وخبر رقم 143

الإقتصاد راوول نعمة عبر وزيرة العدل إلى المحقق العدليّ في جريمة إنفجار المرفأ، لطلب حصْر التّحقيق بجرم الإهمال.

6- منذ اليوم الأوّل لتوليّه الرئاسة يتصرّف العماد عون كرئيس طرف يؤمّن مصالح فريقه السياسي لا كرئيس حكَم يحرص على احترام السلطات لأحكام الدستور. إنّ انحيازات الرئيس يؤكّدها تعاطيه مع عمليّة تشكيل الحكومة، بدءاً بتأخيره الاستشارات النيابية حتّى يتأكّد من "طواعية" الرئيس المكلّف، ثمّ مطالبته بحصّة وزاريّة تصوّت داخل مجلس الوزراء نيابة عنه، وهو الّذي لا يحقّ له التّصويت، لأنّه لا يساءل سياسياً، وهو ما يجعل من مساواته في التوقيع على التشكيلة الحكومية مع رئيس الحكومة المسؤول سياسياً أمام البرلمان، إخلالاً فاضحاً في النظام البرلماني.

7- لقد نصّت الفقرة باء من مقدّمة الدستور على أنّ لبنان عربي الهوية والانتماء، وهو ما يجعل لبنان جزءاً لا يتجزأ من نظام المصلحة العربية، بينما يمعن الرئيس عون والنائب جبران باسيل في الإنحراف عن الثوابت التاريخية للسياسة الخارجية اللبنانية، إذ وضعا لبنان، بمؤازرة حزب الله، في مواجهة العرب. لقد أدّى هذا الانحياز في السياسة الخارجية في عهد ميشال عون إلى الإنهيار المالي والاقتصادي غير المسبوق، إذ أنّ طبيعة النظام الإقتصادي اللبناني الحرّ تقتضي الانفتاح على العالم العربي وعلى العالم لا الإنعزال عنهما كما هو حاصل الآن.

8- إنّ الرئيس ميشال عون بتهنئته رئيس النظام السوري بشار الأسد بانتخابه لولاية جديدة يضرب الثوابت والقيم الجمهورية اللبنانية عرض الحائط، كما يعرّض أمن اللبنانيين ومصالحهم للخطر الشديد، إذ أنّ رئيس الجمهورية يعطي شرعية لنظام قتل شعبه كما قتل خيرة النساء والرجال اللبنانيين ويستمر في اعتقال مئات اللبنانيين من دون الكشف عن مصيرهم.

9- لقد كان عهد الرئيس عون عهد التضييق الشديد على حرية الرأي والتعبير التي يكفلها الدستور. فتمّ استدعاء مئات الأشخاص لمجرّد تعبيرهم عن رأيهم قولاً أو كتابة في مخالفة صريحة للنصّ الدستوري.

إنّ هذه الخروق الخطيرة من قبل الرئيس عون للدستور استدعت ولا تزال تستدعي وبإلحاح أكبر المطالبة باستقالته فوراً، كمدخل ضروري لمعالجة الأزمة الوطنية التي باتت تهدّد لبنان في كيانه وهويته التاريخية.

وما دام الرئيس عون لم ينفكّ منذ توليّه منصبه عن تحويل رئاسة الجمهورية إلى منصّة حزبية تحت حجّة تحصيل حقوق المسيحيين في النظام، فإنّ المطالبة باستقالته هي ضرورة مسيحية بمقدار ما هي ضرورة وطنية، وهاتان ضرورتان تلتقيان ولا تتناقضان. فالضرر المعنوي والسياسي والإقتصادي لرئاسة ميشال على المسيحيين أصبح كبيراً جداً، لأنّ "العهد القوي" بات يأخذهم رهينة، فإذا خسر خسروا معه وإذا ربح ربح لوحده.

لذلك كلّه فإنّ كل القوى والأحزاب والمرجعيات المسيحية مطالبة بوضع كلّ الاعتبارات السياسية والطائفية جانباً والمطالبة باستقالة الرئيس ميشال عون الآن الآن... قبل فوات الأوان على لبنان وبالتحديد على مسيحييه!